

709

709

709

709

709

شرح مختصر على المقدمة البرهانية

بشر الدين محمد البارديني

١٩٢٠

شرح مختصر على المقدمة الرحبية ، تأليف سبط

المارديني، محمد بن محمد - ٩٠٧هـ . كتب سنة ١٢٧٧هـ .

٣٤ ق ٢٢ ، ٢٢ س ٢٢ × ١٦ سم

٦٥٩

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

الازهرية ٢ : ٦٨٧ ، دار الكتب المصرية ١ : ٥٥٨

١ - الفرائض الفقه الاسلامي ١ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح الرحبية د - شرح

بغية الباحث .

٢١
٧ هذا شرح مختصر على المقدمة الرجبية
في الفريضة الشيخ الامام بدر الدين
محمد بن شمس الدين الماروني
خفر له امين

ح

المجلد : الماروني

| |
|--|
| مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات |
| اسم الكتاب شرح مختصر على المقدمة الرجبية |
| الرقم ٦٥٩ |
| اسم المؤلف بدر الدين محمد الماروني |
| تاريخ النسخ ١٢٧٧ هـ |
| عدد الأوراق ٢٤ |
| القياس ٢٦٨ سم |
| ملاحظات فرائضه |
| ٢١٦/٤ |

ش. ٣٠

٢١٦/٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين قال الشيخ الامام العالم العلاء
 مة تدعى الدين محمد ابن شمس الدين المارديني **الحمد لله** رب العالمين والعاقبة
 للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين **اما بعد** فهذا
 شرح مختصر على المقدمة الترجية في الفرائض نافع ان شاء الله تعالى اول
اول ما استفتح المقالة بذكر محمد ربنا تعالى
فالحمد لله على ما انعم **حمد لله بجلوه عن القلب العوي**

اقول افصح هذه الارجوز بسم الله الرحمن الرحيم ثم بالحمد لله تاسيلا للكتاب
 العزيز ومراده بالاسقفية الانبياء والمقالا مصدر قال والالف فيه للاطلاق العاقبة
 يقال قال يقول قول وقوله ومقال ومقالة والرب اسم من اسمائه تعالى ولا يقال
 لغيره الا مضافا وتعالى يارفع عما يقول الجاحدون اي اول ما ابتدئ القول في هذه
 الارجوزت بذكر محمد الله تعالى والحمد هو الشايع المحمود في كل صفة والحمد لله على
 النعمة واجب مراد بالشكر باللسان والالف في انهاء للاطلاق وحمد مصدر موكد
 منصوب على المصدر وتجلوا مبني للمفاعلة اي يذهب وفاعل ضمير مستقر راجع الى
 الله تعالى والهي مفعول مفعول ويكن باليار وهو فقد البصر اي حمد ايذهب الله
 بعمد القلب والهي وهي القلب هو الضار في الدين بخلاف عجمي البصر قال الله تعالى
 فانها لا تقي الا بصاروكن تعمي القلوب التي في الصدور وقال

ثم الصلاة بعد والسلام على بني دينه **الاسلام**
محمد خاتم رسل ربه **والله من بعده وصحبه**
 اقول ثم بعد حمد الله تعالى بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم لقول
 تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليلا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى
 علي في كتاب من تنزل الملائكة تسفروا له ما دام استمي في ذلك الكتاب وقول علي بن ابي
 السلام

الاسلام هو نبينا محمد خاتم الانبياء والرسول صلى الله عليه وسلم قال تعالى ملكان
 محمد ايا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وتجلوا في محمد بن عبد الله
 بدل من بني والرفق علي انه خير مبدا محمد وفاي هو محمد وقوله والحمد لله
 من بعده والحمد لله بنو هاشم وبنو المطلب على الارجح عند الشافعي والجمهور وصحة
 جمع صحت مضاف الى ضمير النبي صلى الله عليه وسلم ومفرده صاحب بمعنى صحابي
 وهي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على الاسلام قال
وشال الله لنا الاعانة **فيما تواخينا من الابانة**
عن مذهب الامام زيد الفرض **اذا كان ذال من اهم الفرض**

اقول الترخي بالحاشية الفرض يقال فلان يتوخي الحق اي يقصده والابانة
 الاظهار والمذهب اصله الطريق ثم استعمل في الاحكام وغيرها والامام الذي
 يقتدى به وزيد هو زيد ابن ثابت ابن الخزاز ابن سعد ابن خازجة
 الصحابي الانصار من بني الجزار من كبار علماء الصحابة والفرضي العالم
 بالفرائض والفرض الفرض اي وشال الله سبحانه الاعانة فيما قصدناه
 من الاظهار واكتشف عن مذهب زيد رضي الله عنه لان هذا من اهم الفرض
 فانه لا يخفى من سأل قال الله تعالى واسئلو الله من فضله قال بعض العلماء
 يا امرأ بالسئلة لا يعظمي **قال**

علماء بان العلم خير ما سئل **فيه واول ما له العبد وعيم**
وان هذا العلم مخصوص بنينا **قد شاع فيه عندك العلم**
بانه اول علم يغتد **في الارض حتى لا يكاد يوجد**
 اقول علما منصوبا على انه مفعول لاجله وهو علم لقول اذا كان ذاكر مناه
 الفرض وعلم لقول تواخينا الخ والعلم خلد في الجملة وبيان العلم متعلق بقول
 الفرض

والتقدير قوله علما
 لاجله في سئلة لغيره
 تواخينا اي قصدنا ذلك
 لاجل علمنا بان العلم خير
 سئل او نقول علم
 كان ذلك اي لا حد
 لاجل علمنا بان علم الفرائض
 يقتضي من اهم الفرض

سبته

والفقيه المعموم حتى يشتمل كل علم وقوله سبي ودعي مبان لما ليس فاعلمه وفصل العلم
 واخيرته اشهر من تذكر قال الشافعي وغيره طلب العلم افضل من صلوات النافله
 وليس بعد الفريضة افضل من طلب العلم والا حاد يثبت فضل العلم كسيرة مشهوره
 ففي الصحيحين من روايت ابن مسعود رضي الله عنه لا تحسد الا في اثنين رجلان اتاه
 الله ما لا تسلط عليهما فملكتهما في الخير ورجل اتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها
 الناس وقال صلى الله عليه وسلم من يرح الله به خير يفتقد في الدين وقوله وان
 هذا العلم اب وعلم ابان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوصه بانه اول علم
 يفقد في الارض اشار بهذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره من حديث ابن
 مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض علمها
 للناس فاني امرت بقبولها وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى تختلف الجبلان
 في الفريضة فلا تجدان من يفصل بينهما صحاح الحاكم وغيره وحسنه للناظرين
 وروي ابن ماجه بسند حسن عن ابي هريره رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض فانها من دينكم وانها يضيق العلم وانه اول ما يوزع
 امتي وقوله لا يكاد يوجد اب يقرب من عدم الوجود لان كمال من افعال المقاربه
 وتوكلوا الاحاديث شاعده بانه يفقد حقيقة قال

وان زيد احضار محاله بما حياهم خاتم الرساله
 من قول في فضل منبها افرحكم زيد وناهيكم بها
 فكان اولى بانبياء انباني لاسيما وقد نجاه الشافعي
 اقول وانما زيد معطوف ايضا على قول بانه هذا العلم اي وسئل الله الامانة
 على ما قصدناه من الاضمار واكتشف عيانا ذهب زيد رضي الله عنه لاجل علمنا
 بان العلم خير ما سبي اليه الانسان وعلمنا بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص
 بانه

بانه اول علم يفقد في الارض ولعلنا بان زيد رضي الله عنه خص من بين
 الصحابة رضي الله عنهم بما نبهنا عليه النبي صلى الله عليه وسلم من فضيلته وعلمه وانه
 امثل من غيره في علم الفرائض من قوله افرحكم زيد وناهيكم بها هذه الشاهدات
 لم من سيد البشر وخاتم المرسلين صلى الله عليه وسلم وناهيكم بمنى حبك وتأولها
 فانها في غاية تنهاك عن طلب غير ما قال في المحكم فكان السيد زيد بن ثابت
 اولى فانه ينعم ويقلده المقلدون في الفرائض لاسيما وقد نجاه الشافعي
 اي مال الي قول موافقه في الاجتهاد ولم يتابعه مقلد له من غير نظر
 واجتهاد بل بعد النظر والاجتهاد حتى انه يخالف قوله في يختلف قول زيد
 رضي الله تعالى عنه قال

فهاك فيه القول عند الجاز مبرا وعن وصلة الالفان

اقول هاك اسم فعل بمعنى خذ والكاف فيه الخطاب والجاز تقليل اللفظ
 والوصية واحدة الوصم وهو اسم جنس جملي بمعنى العيب والالفان جمع لغز وهو
 الامر الحفي ومعني البيت فخذ القول في علم الفرائض قولا واضحا قليلا كثيرا
 المعنى مبرا عن عيب الالفان اي من عيب الحفا **باب اسباب اقول**
 الاسباب جمع سبب وهو في اللغة ما يتوصل به الى غيره وفي الاصطلاح
 ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم لزامه والظاهر رحمه
 الله لم يخرج في الاجوزات شيئا وانما ترجمها الناس ويؤيدوها فكان
 ينبغي لمن يؤيدها ان يقول **باب اسباب الميراث وموانعه قال**

اسباب ميراث التي ثلاثه كل يفيد ربه الوراثه
 وهي نكاح وولاد ونسب ما بعد هفت للميراث بين
 اقول الارث الجمع عليها شلثه كل واحد منها يفيد صاحب الوراثه
 الاسباب

المجلد
 اي الشافعي اياه اي
 ابن ثابت

ما لم يمنع مانع وهو النكاح وهو عقد الزوجية الصحيح ويرث به الزوج والزوجة
 او الزوجات والولاة بفتح الواو والمد وهو عصوبة ميسرها نكاح المفق على نفسه
 ويرث به المفق ذكرا كانت او انثى وعصبة المفق المتعصبة بانفسهم وليس
 وهو القربة ويرث بها الابوان ومن ادبي بهما والاولاد ومن ادبي بهما
 قوله الورث المراد به هنا الاولاد ومن الورث في الاصل الخلف وقوله ما بعد
 قلت للموارث سبب ليس بعد هذه الاسباب الثلاثة سبب مجمع
 عليهم ولا يختلف فيه عندنا لان بيت المال وان كان سببا رابعا على الاصح في اصل
 من هذا فقد اطلق المتأخرون على اشتراط انتظام بين الال ونظم ابن
 ابي الشافعية شراعية وهو من المتقدمين عند علماء الامصار انتهى وقد استأنس من انتظام

القربة
 احوال شافعية
 فخر

اي ان ينزل ميراثه عليه السلام فلذلك نفاه النافذ قال
ويمنع الشخص من الميراث واحد من العلة ثلاث
رق وقتل واخذ في دينه فافهم فليس الشك كاليقين

اقول ويمنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاث علة
 اذا اتفق الوارث بواحدة منها امتنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع
 الاول الرق فلا يرث الرقيق قتلا كان او مؤبدا او مكانا او مملوكا
 بعتة او موصى بعقده او ام ولد لان موجب الارث الحرية الكاملة ولم
 توجد ولا يورث ايضا لان ما له الا التبعض فانه يورث جميعه
 ما ملكه ببعضه الحر ويكون جميعه لو ارثته على الاصح وهذا القسم خارج
 عن عبارات النافذ لان الوارث فيه ليس برقيق المانع الثاني القتل فلا
 يرث القاتل مقتوله سواء قتل عمدا او خطأ بحق او بغيره او حكم بنظم
 او شهد عليه بما يوجب القتل وزكي من شهد وان صدق فيه قوله صابره عليه السلام

دفع واحد على ثلاث
 الميراث
 العبد
 ابي الشافعية

ليس للقائد من تركه المقتول شي من صحبه ابن عبد البر وغيره ويرث المقتول
 قاتله بل دخل في كما اذا جرح الولد ابا جرح جرحا يفيض الى الموت ثم مات الولد
 الجرح قبل ابيه الجرح فان الاب يرث الولد القائد قطعا وهذا خارج
 عن عبارات النافذ لانه لا يسمى قائدا المانع الثالث اخلا والدين
 بالاسلام والكفر فلا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر فثبت في الصحيحين
 وغيرهما ودخل القسمان في عبارات النافذ لانه اخلا والدين حاصل
 فيهما ويوارث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر حكم مله واحده في الارث
باب الوارثين بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح والولاة والنسب قال

والوارثون من الرجال اثنا عشر اسما مذكورة في التنبيه
 الابن وابن الابن مملوكا والاب والمجد له وان علا
 والاخ من اي الجهات كان قد انزل الله به القران
 وابن الاخ المدي اليه بالاب فاسمع مقالا ليس بالمكذب
 والابن ابنت ابيه فاشكر لذي الاله والابنه
 والزوج والمفق ذوالولا فحمله الذكر مولا

اقول الوارثون للحي على امرتهم من الذكور عشرون وهم الابن وابن الابن
 وان نزل والاب والمجد ابو الاب وان علا والاخ سواء كان شقيقا او لاب
 اولاد فان القوات نزل بتوهم مطلقا وان اختلف القدر الموروث
 باخذ جهاته وابن الاخ المدي اليه بالاب مع الام او بالاب وحده
 والام من الاب وابن الام من الاب سواء كانت من الاب مع الام او من الاب
 وحده والزوج والمفق والمراد من له الولا من المفق وعقبه وهذه
 طريقة الاختصار في عدم وطريقة البسط بعد ذكر خمسة عشر الابن

ابن عبد البر

وهي قوله لا يرث
 الكافر المسلم ولا
 المسلم الكافر



وابنم والاب وابوه والاخ الشقيق ولاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ
الشقيق وابن الاخ من الاب والعم الشقيق والعم من الاب وابن العم الشقيق
وابن العم من الاب والزوج وذو الولا قال

والوارثون من النسابة **لم يعطوا في غير حق الشرع**
بنت وبنت ابن وام شقيقة وزوجة وحيدة ومعتقة
والاخوت من اي الامهات كان **فهذه عدلتهم بان**

اقول الوارثات المجمع عليهن في ثلث من الاناث سبع لم يرد من الكتاب
ولا من السنة تقرير غير ذلك ومن البنت وبنت الابن وان تزول الوفاها
والام والزوجة والجدت على تفصيل فيهما والمعتقة والاخت من اي جهة
كانت سواء كانت شقيقة اولاد اولاد وصفه الام بقوله معتقة لا يحل
ما فيه من المناسكة وتوطئة كقول ومعتقة لا جد القافية وقوله عدلتهم
بان اي ظهرت وهذه طريقة الاختصاص وعدلتهم بطريقة البسط
عشرت البنت وبنت الابن والام والجدت من قبلها والجدت من قبل الاب
والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة
باب الفروض المقدرة اقول الفروض من جمع فرض وهو لغة التقطع والتقدير

وابيات وفي الاصطلاح جزء من تركته قال
واعلم بان الارث نوعان **فرض وتقسيم على ما قسمناه**
والفرض في نفس الكتاب سنة **لا فرض في الارث سواها البتة**
نصف ورابع ثم نصف الربع **والثلث والسادس بنص الشرع**
والثلثان **وهما القام** **واحفظا فكل حافظ امام**

اقول الارث المجمع عليه نوعان ارث بالفرض وارث بالتقسيم
لا ثالث

لا ثالث لها فالفرض في نصف الكتاب العزيز سنة لا سابع لها في لقوات
العظيم والبق القطع والفروض السنة هي النصف والربع والثلث والثلثان
والثلث والسادس وكلها بنص الشرع اي القرآن نعم لفرض سابع ثلث
بالاجتهاد وهو ثلث الباقي للجد في بعض احواله من الاخوت ولما فرض
من بيات الفروض شرعي في بيات مستحقها فقال

فالنصف فرض خمسة افراد **الزوج والاشقي من الاولاد**
وبنت الابن عند فقد البنت **والاخت في مذهب كل مذهب**
وبعدها الاخت التي من الاب **عند افراد هذه عن مذهب**

اقول هذا شروع في ذكر من يستحق الفروض فالنصف فرض خمسة منقرضين
وهو الزوج عند افراده عن الولد وولد الابن سواء كان ذكرا او انثى
من الزوج او من غيره وفرض البنت الواحدة وبنت الابن عند فقد البنت
والاخت الشقيقة والاخت من الاب عند فقد الشقيقة وانما ترث
كل واحد من هذه الاربع النصف عند افرادها عن مد يعصها من
الذكور وقوله افراد راجع الي خمسة والزوج لا يكون الا واحدا واما
الاربع الباقيات فاذ يفرض لكل واحد منهن النصف الا اذا كانت
منقرضت بحيث من يساويها من الاناث فلو تعدت فرض للمنفذ لولا
الثلثات كلها بشرط ايضا ان افرادهن عن مذهب لانه اذا كان مع
الواحدة منهن من يعصها ورثت معه بالتقسيم لا بالفرض كما
سياتي وكل ذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان يكن
لهن ولزووجكم تقالي وان كانت واحدة فلها النصف وقوله تقالي وله
اخت فلها نصف ما ترك واجمعوا علي ان ولد الابن ذكر كان او انثى قلمي

مقام الولد في الإرث والحجب والنفقة الذكر كالذكر والأنثى كالأنثى على
 ان المراد بقوله تعالى ولها نصيب من ما ترك والدها من الارث من الابوين
 والاخت من الاب دون الاخت من الام ثم قال
والربع فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجة من قدرته
وهو لكل زوجة او أكثر مع عدد الاولاد فيما قدر
ذكر اولاد البنين يعتمد حيث اعتمدنا القول في كل اولاد
 اقول والربع فرض من اثنين من اصناف الورثة فرض الزوج ان كان معه
 ولد الزوج او ولد الابن لهما سواء كان ولدها من الزوج او من غيره وفرض
 الزوج والزوجة ان كانت متعددات مع عدم ولد الزوج او ولد ابنة سوا
 كان منها او من غيرهما كل ذلك لقوله تعالى فان كان لهما ولد فلم يكن
 مما تركتم وقوله تعالى ولهما الربع مما تركتم ان لم يكن لهما ولد وقال الناطق
 والربع الى اخر الايات اي وللزوج الربع ان كان مع الزوج من ولد الزوج
 من ينفقه من النصف الى الربع وهو الولد سواء كان او ذكرا وانثى او امة
 به مانع من الموانع السابقة حتى لو قام به مانع كان وجوده كعدمه فله
 تجب الزوج من نصفه وقوله وذكر اولاد البنين يعتمد الخ معناه حيث
 اعتمدنا وجود الولد في حجب الزوج من النصف الى الربع فاعتمدنا ايضا
 وجود ولد الابن وعدم وجوده لانه كالولد في الارث والحجب والنفقة
 اجماعا مما قد منا وهل للولد المذكور في الايات العظماء يشمل ولد
 الابن حقيقة او مجازا خلافا ثم قال
 والمثل للزوجة والزوجات مع البنين اوسع البنات
 اوسع اولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرط فافهم
 اقول

اقول والثلث نوع واحد من انواع الورثة فرض الزوج او الزوجات
 مع وجود الولد او ولد الابن ذكر كان او انثى اجماعا لقوله تعالى فان كان
 لهما ولد فلم يكن الثلث ويكفي في حجبها من الربع الى الثلث وجود واحد
 من البنين او من البنات او من بني الابن او من بنات الابن كما في الزوج
 وليس الجمع شرطا اجماعا للدية والنصف جمع البنين والبنات واولاد
 الابن لاجل النظم ودفع اتهام اشتراط الجمع بقوله ولا تظن الجمع
 شرطا وقوله فافهم تكلمت البتة ثم قال
والثلثان للبنات جميعا ما زاد عن واحدت فسيما
وهو كذكر لبنات الابن فافهم مقال ففهم صافي الالف
وهو للاختين فيما يزيد قضيه بالاحرام والعبد
هذا ذاك لام واب اولاد فاعلم بهذا نصب
 اقول والثلثان فرضا ربعة من اصناف الورثة فرض الجمع من البنات
 والمراد بالجمع هنا ما زاد على واحدت فيشمل البنين والاكثرو فرض بنات
 الابن شتين فاكثرو فرض الاخنتين الشقيقتين فاكثرو فرض الاخنتين
 للاب فاكثرا اجماعا لقوله تعالى فان كانا سافوقا شتين فلم يكن ثلثا
 مما ترك وقوله تعالى فان كانتا شتين فلم يكن الثلثان مما ترك وفيه خلاف
 شاذ والاجماع على ان هذه الآية نزلت في اولاد الابوين الشقيقتين
 واولاد الابوين اولاد الام وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم
 لبنتي سعد بالثلثين من تركته ابينهما لما صحبه الترمذي والحاكم وغيرهما
 ثم قال **والثلث فرض الام حيث لا ولد ولا من الاخوات مع ذوات**
كاشين او شتين او ثلثا حكم الذكور فيه لاننا

ولان ابنهما او بنته + ففرضها الثلث كما بنيت
 وان تكف زوج وام واب + قلت الباقي لهما مريب
 وهكذا مع زوجة فصاعدا + فلا تكتف عن العلوم فاحدا
 وهو الاثنين او شتى + من ولد الام بفرض
 وهكذا ان أكثر اوزاوا + فمالهم فيما سواه زاد و
 وتساوى الاناث والذكور + فيه كما قد اوضح المصنف
 اقول والثلث فرض اثني من اضافة الورثة احد على الام حيث لا ولد
 للميت ذكر اكان او انثى ولا ولد ابنا وهو المراد بقوله ولا ابن ابن
 مع او بنته اي بنت ابن وصي لا من اخوة جمع ذوا عدد اي
 اثنتي فأكثر بغير فيه الذكور والاناث فيشمل الاخيرين ففصل
 او الاثنتين فصاعدا او الاثني والاعنت فصاعدا بقوله
 صلى الله تعالى فان لم يكن له ولد وورثته ابواه فلا له
 الثلث وقوله تعالى فان كان له اخوة فلا له السدس
 والمراد بالاعوة في الآية اثنتان فأكثر ذكرين او اثنتين
 او مختلفين ثم استطرده فذكر انه يفرض للام ثلث
 الباقي بعد فرض الزوجة في صورتين تلقبان بالقرآن
 وبالقرآنيتين لقضاء عمر رضي الله تعالى عنه فيهما بذلك
 احداهما ان يكون للميت زوج وام واب فللزوجة
 النصف وللأم الثلث الباقي بعده وللأب القاضل
 والثانية ان يكون للميت زوجة فأكثر وام واب

فللزوجة

فللزوجة فأكثر الربع وللأم ثلث الباقي بعد وللاب
 الفاضل وثلث الباقي في الحقيقة هو سدس
 الأصول الاول وربع في الثانية وهو من القروض
 الستة واما قيل فيه سدس الباقي فلهما موافقة للفظ
 القرآن تأديبا والثاني من فرضه الثلث العدم
 الاولاد ام ذكرين فأكثر او اثنتين فأكثر او مختلفين
 فأكثر ويقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه ذكرهم
 وانثاهم الجماعا لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك
 فهم شركاء في الثلث اي أكثر من اخ لام وأكثر من
 اخت لام فهم شركاء وظاهر التفسير لا يقتضي
 التسوية في القسمة واليه اشار بقوله قد اوضح
 المصنف

والسدس فرض ستة من الورثة اب وام ثم بنت ابن وحيد
 والاعنت بنت الابن ثم الجد + وولد الام تمام الورثة
 اقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الأب
 والجد والام والجددة وبنت الابن والاعنت من الأب
 والسابع ولد الام ذكر اكان او انثى ذكرهم الناضج هنا
 اي الام اردق ذلك بتفصيل كل واحد وشروطه فقال
 قال ابن كثير مع الولد + ويكفي الام ثم بنت الصمد
 وهكذا مع ركة الابن الذي + ما زال يفتوا الشريعة

وهولها ايضا مع الاثنين من المودة المبيت فقس هذين

اقول فالاب والام كل منهما يستحق السكن مع وجود
الولد بنص القرآن وهو قوله تعالى ولا يورثن كل واحد منهما
السكن مما تركا ان كان له ولد واشتار الى هذا بقوله
بتنزيل الصمد والصمد اسم من اسمائه تعالى وولد
الابن في هذا كالولد اجماعا كما تقدم لانه ما زال
يقفوا اثره ويحتذي بالذال المحمودة اي ما زال يتبع
الابن ويقتدي به في احكامه والام للايم ايضا
مع اثنتي فصاعدا من الاخوة والاخوات مطلقا
اجماعا قيل خلافت عليا وغيره بظاهر قوله تعالى فان
كان له اخوة فلا ميراث له وقوله فقس على الاثنين
من الاخوة في كلامي ما زاد على اثنين فاول ثم قال

والجد مثل الاب عند فقده في عوز ما يصيبه ومدة
الاذا كان هناك اخوة لكونهم في القرب وهو قوله
او ابوان معهما زوج ورث فالام الثلث مع الجد
وهكذا البسق بينهما بالاب في زوجة الميت وام واب
وحكمه وعلمهم سياق مكل السببان في الحالات

اقول والجد عند فقد الاب مثل الاب في اخذه السكن
مع وجود الولد او ولد الابن اجماعا للولاية لان الجد
يسمى ابا وقوله تعالى في عوز ما يصيبه ومدة طاهرة انه كالأب

في جميع احكامه

في جميع احكامه فيجوز جميع المال اذا انفرد وياخذ
ما ابقته القرون ان لم يكن للميت ولد ولا ولد اب
ولكنه يخالف الاب في مسائل فلهذا استثنى منها ثلاثة
مسائل الاولى اذا كان مع الجد اخوة لا يورثن فليس حكم
الجد منهم والجد يقاسمهم لان الاب يحجبهم اجماعا لادلا
فهو اقرب منهم والجد يقاسمهم لكونهم في القرب لان
الجد والاخوة يدلون الى الميت بالاب فلهذا لا يورث
سمونه على تفصيل وسياتي حكمه وحكمهم اي الاخوة
كحالة واصحاب الحالات كلها بعد ذكر المحجب والمسئلة
الثانية احداى الفراءين وهي ابوان وزوج للام
فيها ثلث الباقي بعد فرض الزوج لياخذ الاب
مثلها ولو كان بدل الاب فيها جد كان للام معه
ثلث جميع المال المسئلة الثالثة ثانياه الفراءين
وهي ابوان وزوجة فاكسر للام فيها ثلث الباقي
بعد ربع الزوجة ولو كان فيها بدل الاب جد كان
للأم معه ثلث الجميع ايضا فليس الجد شبيهها بالاب
في هذه المسائل الثلاثة لانه لا يساوي الاب في
الادلاى الى الميت بنفسه ثم قال

وبنت الابن تأخذ السكن اذا كانت مع البنت مثالا يجتدي
وهكذا الاخت مع الاخت التي بالابوين ياتي ادلتي

في جميع احكامه
في جميع احكامه
في جميع احكامه

اقول الرابع بمن فرضه السدي بنت الابن فاكثر اذا كانت
 مع البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن او بنات الابن السدي
 تكلمه الثلثين اجماعا لقول ابن مسعود وهو انه عنه
 وقد مثل عن بنت وبنت ابن لا قصدين فيها بقضا
 النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف وللبنت الابن
 السدي تكلمه الثلثين وما بقي فللمأخت رواه
 البخاري وغيره وقوله مثال يجتدي بالذال المجبة
 المفتوحة مبنى للمجهول اي جعل هذا مثالا يقتدى
 به ويقال عليه كل بنت ابن فاكثر نازلة مع بنت
 ابن واحدة اعلا منها او منهن فان لبنت الابن
 النازلة او بنات الابن السدي مع وجود العاليلة
 تكلمه الثلثين وفهم منه انه لو كانت بنت الابن
 مع بنتين فاكثر سقطت الا اذا كان معها ابن ابن
 يعصبها والخامس بمن فرضه السدي الاخت من
 الاب او الاخوات من الاب مع الاخت الواحدة
 من الابوين فان للاخت او الاخوات من الاب السدي
 تكلمه الثلثين اجماعا قيل على التي قبلها فان كان
 فيها اختان فاكثر لا يواين سقطت الاخت او الاخوات
 للاب الا اذا كان معها او معهن اخ لاب يعصبها
 او يعصبهن

والسدي

والسدي فرض جدة في النسب واحدة كانت لام او اب
 وولد الام يقال السدي والشرط او افرادة لا ينسب

اقول السادس بمن سيق السدي ابنة مطلقا سواء
 كان للميت ولدا ولم يكن وسواء كان له اخوة او لم يكن
 وسواء كانت من قبل الام او من قبل الاب فاما ام الام
 وام الاب وامها فمما فترت مثل واحدة منهن السدي
 اذا تفردن ويشتركان في السدي اذا اجتمعتا اجماعا
 واما امهات الابجداد وامهاتهن فترت عندنا وعند
 الحنفية والجمهور لا دلالة لهن بوارث قيل
 على ام الاب فلا فالملك رتبة له ومن ادلت
 بغير وارث لا تترك شيئا كام اي الام وسياتي
 في كلامه والسابع بمن سيق السدي ولد الام
 ذكر اكان او انثى بشرط ان يكون منفردا اجماعا
 لقوله تعا وله اخ او اخت واحد فكل واحد

منها السدي ثم قال

وان تساوى نسب الجدات وكن كلهن وارثات
 فالسدي بينهما بالسوية في القسمة العادلة الشرعية

اقول اذا اختلف الميت جدتين او بعلات وتساوى
 نسبتهن في الدرجة وكن كلهن وارثات اي مولا
 بوارث كام ام ام وام ام اب وام اب قسم
 السدي بينهما على عدد رويهن بالسوية كما روي

اذا جتمع

الحاكم على شروا الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للحد
ثلاثين في الميراث بالسدي واجمعوا عليه وقيس له الاكثر
منهما عليهما وروى الامام احمد انه صلى الله عليه وسلم
ورث ثلاث جدهاقت رواه ابو داود في مراسيله
والحديث اشار بقوله العادلة الشرعية في
كثير من النسخ وفي بعضها المرحومة ولو كانت اخرى
الجديين او الجدات لثدي بجهتين وغيرهما تدل
بجهة واحدة قسم السدي بينهما او بينهما
بالسوية ايضا على الاصح وهو داخل في عبارة
وقيل يقسم على عدد الحكماء فقال

وان تكن قري لام محبت ام اي بعدى وسداسيت

وان تكن بالعكس والقولان في كتب اهل العلم منصوصان

لانسقط البعدي على الصحيح والتفق الحل على الصحيح

اقول اذا اختلف نسب الحدتين او الجدات في الدرجة والجهة
بان كان بعضهن اقرب الى الميت من بعض كما لو كانت
حدة قري لام وحنة بعدى لاب كام الام وام ام الاب
او ام الجد والقري من جهة الام تحجب البعدي من
جهة الاب عندنا قطعاً وتأخذ السدي وحدها
وهو المراد بقوله محبت ام اب بعدى وسداسيت
بفتح السين المهملة بمعنى اخذت وان تكن المسئلة
بالعكس بان كانت القري من جهة الاب والبعدي

من جهة

من جهة الام كام الاب وام ام الام ففيها قولان
منصوصان للشافعي رضي الله عنه وقيل وجهان
اصحهما لا تسقط البعدي من جهة الام والقري من
جهة الاب بل يشتركان في السدي لان اصلها تحجب
بعدها لان التي من قبل الام هي الاصل وبه قطع
المالكية والقول الثاني تسقط البعدي من جهة
الام لبعدها وبه قطع الحنفية لبعدها وقوله
اتفق الحل على التصحيح هو يا حليم اي المعظم من
اصحاب الشافعي اتفقوا على تصحيح القول الاول ثم قال

وكل من ادلت بغير وارث مما لها خط من الموارث

وتسقط البعدي بذلك القرب في المذهب الاول فليست

اقول كل حدة ادلت الى الميت بغير وارث فهي سابقة
لاختلافها في الميراث كام اي الام لا دلائلها بغير وارث
وهو اب الام فهي اول من بعد الارث وان كانت
القري والبعدي الوارثات طهر كلتا هاتين جهة
الام كام الام وام ام الام او كلتا هاتين جهة الاب
كام الاب وام امه و كام الاب وام الجد تسقط
البعدي والقري بالداخل في عندنا في الصورتين
ان كانتا من جهة الاب والبعدي من جهة ام الاب
كام اب الاب والقري من جهة اي الاب كام ام ام
ام الاب من اصحابنا من اجري فيها القولين

السابقين ومنهم من قطع بأن القرى تحجب العدوى
ولهذه ذهب الأقوى الصحيح وهو قول جماعة فقهاء الصحابة
ومن بعدهم وعن ابن مسعود يقسم الدين بينهما
وظاهر عبارة الناطق جريان الخلق في الكل
وليس كذلك فيحمل على الصورة الأخيرة وهو
الاب وام الجد ولعله يريد بذلك ما عايناه قال
وقد تناهت قسمة الفروض من غير اشكال ولا غرض
اقول قد انتهى بيان الفروض من غير بيان مستقيمتها
واضحاً من غير اشكال ولا غرض اي لا يفسر فيها
ولا خفاً **باب التعصيب**
وهو ان شرع في التعصيب بكل قول موجز عيب
فكل من امر كل المال من القربات او الموال
او كان ما يفصل بعد الفرض وهو اخو العوصة المفضلة
اقول لما فرغ من ذكر اصحاب الفروض واحكامهم
شرع في ذكر العصبات واحكامهم واخرج عن
اصحاب الفروض لان العاصب موقوف شرعي
الا اعتبار عن اصحاب الفروض لقوله عليه
الصلاة والسلام الحقوا القرى باهلها فما
بقي قالوا ولي رجل ذكر ولان العاصب اما يرث
بعد اصحاب الفروض والتعصيب مصدر عصب

يعصب

يعصب تعصياً فهو عاصب واذا اطلق العاصب فالمراد به
العاصب بنفسه وضابطه عند الناطق كل من صار بجميع
المال من القربات او الموال اذا انفرد او كان الفاضل
بعد الفروض وهذا التعريف للعاصب حكمه
والتعريف بالحكم دورى لكنه عرفه بعد ذلك
بالعدد فقال

كالاب والجد والجد والجد والاب عند قرته والجد
والاخ وابن الاخ والاع والاع والاع والسيد المعتقد ذي الانعام
وهكذا بنوهم جميعاً فكل ما اذكره سمياً

اقول العاصب بنفسه هو الاب والجد ابوه
وان عاد وهو المراد بقوله وجد الجد والابن
وابنه وان سفل وهو المراد بقوله عند قرته
والبعد والاع لابوين والاع لاب وابن
والاع لابوين وابن الاع لاب والابوين
والاب وهو المراد بقوله والاع والاع والمعتقد
ذكر الكان او انني وخصة المعتقد بنفسه
وقوله هكذا بنوهم جميعاً اي وابن الابوين
وابن الاب وابن المعتقد وفيه نوع قصور
حيث اقتصر على ابن المعتقد وسكت عن
باقي المتعصبين بانفسهم فكل واحد من
العصبات المذكورين يجوز جميع المال اذا



انما نفرد وياخذ ما يفضل عن الفروض ان كان في
 المسئلة صائب فرض او اكثر اجماعا لقوله تعالى
 وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ولم يعصم قوله تعالى
 وورثته ابواؤه فلها الثلث اي ولا ييه الباقي و
 وقوله صلى الله عليه وسلم الحق الفرائض باهلها
 فما بقي فلا ولي رجل ذكر متفق عليه ثم قال
والذي البعدى مع القرب في الارث من خطا ولا
والاخر والاعلام و اب اول من المدي بشرط النسب
 اقول تقدم ان من العصبة عاز جميع المال او ما ابق
 الفروض وذكر في هذين البيتين حكم ما اذا اجمع
 عاصبان فاكثر من جهة واحدة فانه ان كان مع
 بعضهم اقرب الى الميت من بعض يحب الاقرب
 الا بعد فليس للابعد حظ في الميراث والارث
 للاقرب والابن يحب ابن الابن وكل ابن ابن
 يحب من تحته من بني الابن لقربه والاب
 يحب كل عد وكل جد يحب من فوقه من الاجداد
 والاع يحب ابن الاع والعم يحب ابن العم
 وكل ابن اع وابن عم يحب من تحته وكل
 ذلك بالاظهار وعطف المص التصيب
 على الخط للتوكيد لان الخط هو التصيب

فان تساوى

فان تساوى عاصبان فاكثر في القرب بان اخذت
 درجاتها في جهة واحدة فانظر ان كان بعضهم
 الى حصص الميت تام واب والآخر يدي اليه بالاب
 فقط والمدي بالابوين او لا بالارث من المدي
 بالاب اجماعا وهو مرادة بالبيت الثاني فالارث
 للشقيق واردة وانما يابون ذلك في الاخوة وشهم
 والاعام وبنينهم وفهم منه انهم اذا استوائ في
 الادلاء الى الميت بان كانوا كلهم استقوا وكلهم
 لاب فليس بعضهم اول من بعض بل يشتركون
 في الارث بينهم بالسوية وهو كذكر اجماعا
 كالبنين وكنيتهم ولم يذكر احد هنا ما اذا اختلفت
 جهة العصبية وسيدكر بعضه في باب الحب
 وجهات العصبية هنا سنة النبوة ثم الابوة
 ثم اكدودة والاخوة ثم بنوا الاخوة ثم العمومة
 ثم الولاء ثم قال

والابن والاع مع الاناث يعصبان في الميراث
والاخوات ان تكن بنات فهن معهن موصيات
وليس في النساء طرافصه الا ان املت بقوا الرقة
 اقول لما فرع من ذكر العصبية بنفسه شرع يذكر
 العصبية بغيره والعصبية مع غيره والعصبية بغير

هذه البنت وبنت الابن والاخت لابوين اولاب
 فالابن فاكتر يعصب البنت فاكتر ومثله ابن الابن
 فاكتر يعصب الاخت الشقيقة فاكتر والاخت لاب
 يعصب الاخت للاب لذلك وهو مراده بقوله
 والابن والاخت مع الاناث يعصاها في الميراث
 فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقة
 او بحاز اعلى الاصح والاخت يشمل الاخت الشقيقة
 والاخت لاب قطعاً والمراد بالابن والاخت الجنس
 حتى يشمل المتقرب والمتعد وقوله مع الاناث اي
 من البنات وبنات الابن والاخت المتساويات
 لكل منهما اي كل واحد منهما يعصب الاناث المتساويات
 له في القرب والاد لا في ومعناه انه يكون للذكر
 مثل حظ الانثيين اعماً بقوله تعالى يوصيكم
 الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله
 تعالى وان كانوا اخوة رجلاً وناساً فللذكر مثل
 حظ الانثيين واعلم ان ابن الابن لا يعصب
 اخته وبنت عمه التي في درجة كذلك يعصب
 بنت ابن فوقه اذا لم يكن لها عرض بان كان
 فوقها من البنات او من بنات الابن
 او منهما من يستغرق الثلثين واما العصبية

به غيره فهي

به غيره فهي الاثنت فاكتر شقيقة كانت اولاب
 به البنت او بنت الابن فاكتر ومعناه ان البنت
 او لبنت الابن النصف فرضاً او للبنات او لبنات
 الابن الثلثين وما فضل للاخت او الاخوات
 المتساويات بالعصبية حديث ابن مسعود
 السابق رضى الله عنه وهو معنى قول الفريفي
 الاخوات مع البنات عصبات وقوله ليس في
 النساء طرا عصبه الخ يريد العصبية بنفسه
 فانهم كلهم ذكور الا المعتقة فانها عصبية
 بنفسها وباقي الاناث صاحبات حروض وقوله
 طرا بفتح الطاء وتشديد الراء معناه قطعاً
 اي بلا خلاف وبضم الطاء وتشديد الراء معناه
 جمعاً وفي بعض النسخ وليس في النساء حقاً
 عصبه **باب المحجب** وهو لغة المنع و
 شرعاً المنع من الارث او من بعضه والمحجب
 نوعان محجب نقصان كالنكاح الزوج بالولدات
 النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن
 والام من الثلث الى النصف والاب من الكل
 الى النصف ومحجب حرمان محجب ابن الاخ بالاخ
 وهو مراده ههنا قال

والمحجب محجب عن الميراث بالاب في احواله الثلاثة
 وتسقط الحرات من كل جهة بالاخ واقولهم وقس ما اشبههم

ويؤكد **ابن الابن بالابن** فلا **تبقى عن الحكم الصحيح** عدلا
 اقول الحد بحسب بالاب سواء كان يرث بالتعصيب
 واحدة كحد فقط او بالفرض واحدة كحد به ابنت
 او بالفرض والتعصيب كالحمد به بنت فان الحد
 اذا كان معه اب في حاله الثلثة الثلاث ورث الاب
 ويحب الحد بالاب وتسقط الحدات مطلقا بالام
 سواء كنت من جهة الام او من جهة الاب او
 من جهة الحد وان علا وهذا معنى قوله من
 كل جهة الا وقوله فافهمه وقس ما تشبهه
 عشو وهكذا يسقط ابن الابن بالابنت
 وكل ابن اب نازل بابنت اب اعلا منه وهذا
 معلوم مما سبق في قوله وما لدى السعدى
 مع القريب في الارث من خط ولا نصيب اقال
 وتسقط الاخوة بالبنا **وبالاب الادنى كما روينا**
او بنى البنى كيقولون سيات فيه الجمع والوجدان
 ويفضل ابن الام بالامقاط بالحد فافهمه على احتياط
والبنات وبنات الابن معا ووحدانا فقلل حسبي
 اقول وتسقط الاخوة سواء كانوا استقانا او
 لاب اولام او مختلفين بالاب الا قرب وهو الميراث
 لولادة الميت المورث ذكر كان او انثى و
 تسقط الاخوة ايضا بالبنتين وبني البنين

وان نزلوا

وان نزلوا وليست الجمعية مرادة بل كما يجب
 الاخوة كذلك يجب الاخ الواحد والاثنتان
 وكما يجبهم البنون وبنو الاب كذلك يجب
 الابن الواحد وابنه وان نزل وبه صرح النافع
 بقوله سيات فيه الجمع والوجدان ويفضل الاخ
 من الام على اولاد الابوين وعلى اولاد الاب
 بكونه يسقط ايضا بالحد وان علا وبالواحدة
 فاكثر من البنت او بنت الابن فيجب ابن
 الام ستة نالابن وابنه والاب والجد والبنت
 وبنت الابن والاخوات مطلقا في ذلك كله كالا

خوة اجماعا قال

بنات الابن يسقطن **حاز البنات الثلاث يافى**
الا اذا عصبهن الذكر من ولد الابن على ما ذكرنا
ومثلهن الاخوات اللاتي يدلن بالقرب من الجهات
اذا اخذن فرضهن واقيا **اسقطن اولاد الاب** البوكيا
وان يكن لهم اخ حاضرا عصبهن باطنا وظاهرا
 اقول اذا اجمع البنات وبنات الابن وحاز
 البنات الثلاث فان كن اكثر ثنتين واكثر
 يسقط بنات الابن كيف كن واحدة او اكثر
 قربت درجهن او بعدت اتخذت درجهن
 او اختلفت اجماعا الا اذا كان وجد ذكر من
 ولد الابن فانه يعصبهن اذا كان في درجهن
 او نزل واحد ذكر من ولد الابن منهن على ما قطع به

بالجمهور ولا يعصب من تحته من بنات الابن
بل يحبه من لقربه ومثل البنات الاخوات اللاتي
يدلين بالاب والام جميعا وهو المراد بقوله
يدلين بالقرب من الجهات اي من جهتي
الاب والام اذا اخذت الشقيقات الثلثين
بان كن شقيقاتي فاكثر سقطت الاخوة
للاب كيف كن الا اذا كان معهن الاخ للاب
فانه يعصبهن بقوله وايضا اي خرضهن
الكامل وهو الثلثان واحترز به عما اذا
كانوا الاخوات للابوين واحدة واخذت النصف
فانها لا تحب الاخوة للاب بل لهن معها الذكر
كاسبق وقوله البواكيا اشارة الى انه
يرثن البكا فقط وقوله باطنا وطاهرا كله به البيت

ثم قال **وليس ابن الاعراب يعصب من شدة او فوقه والنسب**
اقول ابن الاعراب وانزل لا يعصب بنت الاع التي
في درجته ولا التي فوقه من بنات الاع
اي عالا لهن من ذوي الارحام بخلاف
ابن الابن فانه يعصب بنات الابن التي
في درجته والتي فوقه لانهن من اصحاب
النسب وكذلك لا يعصب ابن الاع من فوقه
من الاخوات لانهن مستغنيات بفروضهن
باب

باب المشتركة اي المسئلة المشتركة
فيها بين العصبه والشقيق وبين اولاد الام
وبنات الابن او بعضهم يكسرها على اسناد
التشريكي اليها بجاز او بعضهم يسميها السهم
المشتركة كما ذكره المصنف ثم قال

وان تجد زوجا وابا ورثا **واخوة لام عاز والثلثا**
واخوة ايضا لام واب واستغرقوا المال بوض
فاجعلهم كلهم لام **واجعل اباهم خري ايم**
واقسم على الاخوة تلك التركة فهذه المسئلة المشتركة
اقول صورة المشتركة ان تخلف امرأة زوجا
واما وعد دم ولدا لام اثنين فاكثروا من
الاخوة الاشقا اخا واحدا واكثر سوا كان
معهم او معهم اخت شقيقة او اكثر او لم يكن
فان الفروض فيها تستغرق التركة للزوج
النصف وللأم السدس ولا اولاد الام الثلث
فالقياس سقوط الاخوة الاشقا لانهم عصبة
وبه قال ابو حنيفة والحمد وري عن الشافعي
والمذهب المعتمد عنه ان يجعلهم كلهم اولاد
ام لا يشتركون في الادلها وتلحق قرابة الاب
في حق العصبه الشقيق واحدا كان او اكثر



حتى لا يسقط ويقسم ثلث التركة التي هو فرض
 اولاد الام عليهم وعلى الاشقاء على عدد رؤسهم
 ويسنوي فيه الذكور والانثى من القرى بقليل
 وبه قال مالك واهل المدينة والبصرة والشام
 وقوله واعمل ايام حجر في ايم اي كانه لم يكن
 وانشاره الى ما روى من ان الاشقاء والوالدين
 ابن الخطأ ب رضي الله عنه لما اراد اسقاطهم
 بامير المؤمنين ذهب ان ابانا كان حجر املق
 في ايم وفي رواية كان حجر البيت امنا واحدة
 فاحسن ذلك وقضى بينهم بالتشريك
 فلذلك تلقب باليمية والحجرية والحجرية
 ايضا ولو كانت بدل الام جدة لم يختلف الحكم ولو
 كان اولاد الام واحدا لم تكن مشتركة لعدم
 الاستتراق ثم قال **باب الحد والاحوة**
وينتدري الان بما قصدنا بالحد والاحوة اذ وعدنا
فالق نحو ما قول السمعاء واجمع عو من الكلمات
 اقول شرع في بيان حكم الحد والاحوة لانه
 وعده فيما سبق بقوله وحكمه وقاسم سياتي
 مكل الحالات والمراد بالاحوة الجنس ليشمل
 الاخ الواحد والاكثر ذكر اكان او انثى من
 الابوين او من الاب دون الاحوة من الام
 لانهم يسقطون بالحد كما تقدم في الحب

واشار

البيان في

وانشاء بقوله فالف نحو ما قول السمعاء الى
 الاحوة ثم معرفة تفصيل احواله واعكامه
 لانها من المهمات **باب**
واعلم بان الحد والاحوة **ينسبك عنهن على التولي**
يقاسم الاخوة فيهن اذا **لم يعد القسم عليهم بالاداء**
وتارة ياخذ ثلث المال **ان كان بالقسم عنه نازلا**
ان لم يكن هذا الاداء وسهام **فاقسم بايضا عن استقها**
وتارة ياخذ ثلث الباقي **بعدد والفروض والارزاق**
هذا اذا كانت المقاسمة **تتقصه عن ذلك بالمزاج**
وتارة ياخذ سدس المال **وليس عنه نازلا بحال**
 اقول للحد من الاخوة اربعة احوال يقاسم
 فيها الاخوة وعال يفرض له فيها سدس
 المال فيقاسم الاخوة ثلث الباقي بعد الفروض
 وعال يفرض له فيها سدس المال فيقاسم الاخوة
 كاخ منهم ان لم تتقصه المقاسمة عن الفرض
 وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض
 وان كان معهم صاحب فرض قاسم الاخوة ما
 تتقصه المقاسمة ثلث الباقي بعد الفروض
 او سدس جميع المال وهذا هو المراد بقوله
 اذ لم يعد القسم عليه بالاذا بان حصل له

بالمقاسمة مثلا ما يحصل بالفرض او اكثر من الفرض
 الفروض تجدوا فيقيم فيها فيحصل له في
 الصورة الاولى الثلث وفي الثانية النصف
 وهو اكثر من الثلث وكام وعدوا في اللام الثلث
 وفي الثانية ولا يجد نصف الباقي بعد تقاسم
 كالان ومن سدس الجميع وكروم وجد واخوين
 يقاسم الاخوين في الباقي بعد فرض الزوج
 فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل ثلث
 الجميع فام بعد القسم عليه بالاذان فان حصل له
 من المقسمة اقل من ثلث المال فرض للجد
 الثلث كاملا بشرط ان لا يكون معه ذوا
 سهام اي صاحب فرض تجد وثلاثة اخوة
 فان قاسمهم حصل له ربع المال فتقصده
 المقسمة عن الثلث فيفرض له الثلث ويقسم
 الباقي بين الاخوة على ثلاثة وضابط
 هذا ان يزيد عدد روكس الاخوة على ثلثه
 ولا تنحصر صورة فان كانوا اقل من ثلثه
 فالمقاسمة غير له من الثلث ويخسر ذلك
 في خمس صور وهن جد وانت له معهما
 الثلثان او ثلاثة اخوات له معهما جميعا
 فان كانوا ثلثه استوى في الثلث والثلث

جد وان او اخوان
 له النصف في الفروض
 ثلث وان او
 ثلاثة اخوات
 وان كانوا ثلثه
 فان كانوا اقل من ثلثه
 وان كانوا اكثر من ثلثه
 وان كانوا اقل من ثلثه
 وان كانوا اكثر من ثلثه

لجد ثلث الباقي بعد الفروض
 لجد ثلث الباقي بعد الفروض
 لجد ثلث الباقي بعد الفروض
 لجد ثلث الباقي بعد الفروض

ان تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فقط
 ولا تنقصه عن سدس جميع المال كام وجدوا
 ثلاث اخوة للام الذي سهم من ستة اسهم
 والجد ثلث الباقي سهم وثلثا سهم لانه ان
 قاسم حصل له سهم وان اخذ الذي حصل له
 سهم والواجب له مع ذوى الفروض غير
 الامور الثلاثة وهو هنا ثلث الباقي وكروم
 وجد وثلاثة اخوة للزوجة الربع سهم من
 اربعة ولجد ثلث الباقي سهم وللأخوة
 الثلثة سهمان ولو اخذ الجد الذي اخذ
 ثلثي سهم او قاسم الاخوة الثلثة حصل
 له ثلاثة ارباع سهم فتقصده المقاسمة
 عن ثلث الباقي فوجب له ثلث الباقي لانه
 غير له من المقاسمة ومن سدس المال وتارة
 يفرض له سدس المال مع اصحاب الفروض
 اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس
 فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي كزوج
 وام وجد واخوين للزوجة النصف وللأم
 الذي يفضل الثلث فان اخذ الجد الذي
 اخذ سهمان سهم اسهم وان اخذ ثلث
 الباقي اخذ ثلثي سهم وكذا ان قاسم
 الاخوين والمقاسمة تنقصه عن السدس

فقط فيقرض له السدي ويفضل للاخوين
 السدي يقسم بينهما وكنتين وزوجة وجد
 واع فيقرض له فيها السدي ايضا لانه غير
 الامور الثلاثة واسار بقوله وليس عنه
 نازلا بحال الى ان الجدة الماخوة لا ينقص
 عن السدي بالاعطاء فلم يفضله عن اصحاب
 القروض الا السدي فقط كام وزوج وجد
 واع وكنتين وام وجد واخوة كيف كانوا
 فرض للجدة السدي ويسقط الاع والافوة
 وكذلك لو كان الفاضل عن القروض اقل
 من سدي المال كزوج وبنين وجد واخوة
 اولم يفضل ثم كنتين وزوج وام وجد واخوة
 فرض للجدة في الحالتين السدي وتقول الاولى
 تمام السدي بغير القول ويزاد في قول الثانية
 ولا يسقط الحد ولا ينقص عن السدي بغير
 القول بحال وتسقط الاخوة سهم قال
 وهو ان انك عند القسم مثل اع في سهمه واحكم
 الاع الام فلا يجبهما بل ثلث الباقي لهما
 اقول الجدة الاخوة عند المقاسمة مثل اع
 في تقصية الاخوة فيعصب الاخوات سواء
 لا بوين اولاد لمساواته لهن في الادل
 بالاب فاذا اقتضى الحال المقاسمة اخذ الجدة
 مثل حظ الاثنتين كالاع فيكون له سهم
 الاع

الاع وحكمه وبكم الاع في كونه يعصب الاحت فكثر
 ويسقط فرضها الا اذا كان مع الجدة وامنت
 فانه وان كان مثل الاع في تقصية الاحت
 وفي مقاسمة ارباعها فليس مثل الاع في تجبه
 الام من الثلث الى السدي بل الجدة مع الثلث
 لا تجب الام فلها مع الثلث كاملا والباقي
 بين الجدة والاخت مقاسمة للاخت نصف
 ما للجدة وتلقب هذه الصورة بالخرقا وهكذا
 في زوجة وام وجد وامنت للاخت فيها الثلث
 وللزوجة الربع والباقي بين الحد والاخت
 على ثلثة له سهمان ولها سهم قال
 واعصب بنى الاب مع الاعداد وارفع بنى الام
 واعصب على الاخوة بعد الحد حكاه فيهم عند قلد
 اقول جميع ما تقدم هو فيما اذا كان مع الجدة
 ولد لابوين او ولد لاب وذكرني هذين
 البيتين ما اذا كان مع الجدة اولاد الابوين
 واولاد الاب جميعا سواء كان معهم صاحب اولاد
 فرض فاعصب على الحد بنى الاب مع بنى
 الابوين وعدمه على الحد كانهم كلهم صنف
 واحد والمراد بقوله بنى الاب مطلقا
 والاب ذكور كانوا او اناثا اذ اخذ
 الحد فاعصب على الاخوة بعد ذلك حكاه

مع الاعداد
 الجدة
 واسقط بنى الاخوة بالاميراد
 حكاه بعد ظاهر الادب

فيهم عند فقد الجدة فتجي ببنى الاب بالشقيقة
 او بالاشقاء فلا شيء لاولاد الاب اذا كانت
 ولدا لا بوي شقيقة واحدة وفضل عن
 نفسها شيء وهو لاولاد الاب مثاله جده واخ
 شقيق واخ لاب يستوي للجدة فيها المقاسمة
 والثالث فله الثلث والباقي للشقيق ^{وسقط}
 الاخ للاب بعد عدة على الجدة وكذا للاخ
 واخ شقيق لاب المقاسمة خير للجدة فله
 سهمان من جهة خمسة وللشقيق الثلاثة
 الباقية وتسقط الاخت للاب بعد عدوها
 على الجدة مسئلة جده واخت شقيقة واخت
 لاب يستوي للجدة فيها المقاسمة والثالث
 فله ثلث والفاضل لثلاث اكثر من نصف
 فتعطي الشقيقة النصف يفضل سدس
 للاخ والاخت من الاب اثلا ثاوتص
 من ثمانية عشر مسئلة ام وجد واخ شقيق
 واخت لاب للام السدس سهم من ستة يفضل
 خمسة والمقاسمة فيها خير للجدة فله سهمان
 وللشقيق الباقي ثلاثة وتسقط الاخت
 للاب وكذلك ام وجد واخت شقيقة
 واخ للاب لاب للام سهم وللجد سهمان
 وللخت ثلاثة ويسقط الاخ للاب مسئلة

ام وجد

ام وجد واخت شقيقة واخوات لاب للام سدس
 وثلث الباقي خير للجدة فيقرض له فاصلها
 ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي
 خمسة يفضل عشرة للشقيقة منها النصف
 تسعة فرضا ويفصل للاخوات من الاب
 سهم بينهما النصفين فتص من ستة
 وثلاثة ثلث والنصف الذي تأخذ الشقيقة
 في هذه الصولة فرضا لهما لو انفردت
 تأخذ اكثر من النصف وحيث كان ثلث
 المال او ثلث الباقي خير للجدة وفضل نصف
 المال او اكثر فالنصف الذي تأخذ الشقيقة
 في هذه الصولة تأخذ فرضا على الصواب
 كما نقله الرافعي والنووي عن تصويب
 ابن اللبان واثرة ونقله جماعة عن زيد
 رضي الله تعالى عنه وهذا واراد على قول الجاهل
 انه لا يقرض للاخت مع الجدة الا في الكربة
 وقوله وارضى بنى الام به الا اذا اي
 اسقط اولاد الام بالحد قرب او بعد فلا
 مدخل لهم معه في الارث وهذا تقدم في
 المحب في قوله ويفضل ابن الام بالاقساط
 بالجدة فافهمه على احتياطه قال

في الاكدرية

والاغت لا فرض مع الحد لها فيما عدا مسئلة كلهما
 زوج وام وعتا غناهما **واعلم في امره اطلاقها**
 تعرف باصاح بالاكر ريد **وهي بان يعرفها خبرية**
 فيفرض النصف لها والبدى **حتى نقول بالفروض**
م يعودان الى المقاسمة **لا مضي ولا حفظ ولا كمال**
 اقول مذهب الشافعي ومالك والجمهور ان
 الاغت لا يفرض لها مع الجد في غير مسائل المعادة
 الا في المسئلة الاكدرية وصورة نهار زوج وام
 وعقد وامت وهي المراد بقوله فيما عدا مسئلة
 كلهما زوج وام وعتا غناهما اي الجد والخت
 تمام المسئلة فيكون الضمير وهو ما راجع
 للجد والاخت ويحتمل رجوعه للزوج والام
 وللزوج والنصف وللأم الثلث يفضل لدى
 كان القيل ان يفرض للجد فقط الاغت
 وبه قال ابو الحنفية والجمهور وعند الشافعي
 ومالك والجمهور يفرض للجد لدى الباقي
 ويفرض للاخت النصف لانها بطلت
 عصوبتها بالجد ولا يباغت بحجها فتقول
 المسئلة بنصفها وهو ثلاثة اسهم من
 ستة الى تسعة ثم يعود الجد والاخت الى
 المقاسمة فينزلان الى التقصيب وقسمان
 فرضيهما اثلاثا فتضرب ثلاثة في خمسة
 وللأم ستة وللأخت اربعة وللجد ثمانية
 لا مضي

لا مضي وسهها مهي اربعة لا تنقسم اثلاثا
 فتضرب ثلاثة في خمسة متابع المسئلة بقولها
 فتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة
 والام ستة وللأخت اربعة وللجد ثمانية
 ويعاينها هلك هالك وخلف اربعة من
 الورثة فخص احدى ثلث المال والثاني
 ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي الباقي
 والرابع الباقي وقوله والاغت لا فرض
 مع الجد لها الا في هذه المسئلة الاكدرية
 يرد عليه مسائل نهت عليها في كشف
 الغوامض وشرو وغيره راجعه **باب**
الحساب اي حساب مسائل الفرائض
 وهو تاصيلها وتصحيحها لا علم الحساب
 المعروف مع انه لا بد من معرفة ملت
 يريد التقان علم الفرائض ثم قال
 وان ترد معرفة الحساب **لتهدي به الى الصواب**
 وتعرف القسمة والتقسيم وتعلم التصحيح والتنا
 فاستخرج الاصول في المسائل **ولا تكن عن حفظها**
 فانها سبعة اصول **ثلاث منها قد تقول**
 وبعدوا اربعة تمام **لا حول منها يعرفها ولا انكلام**
 اقول هذه الابيات الثلاثة الاول كلها
 مستثناة والفرض بيان اصول المسائل او لا



واصل كل مسئلة هو اقل عدد يصح منها فرضها
 او فروضها واصول مسائل الفرائض النطق
 عليها سبعة اثنان وثلاثة واربعة وستة
 وثمانية واثنى عشر واربعة وعشرون
 وهي قسمان قسم منها قد يعول وهو
 ثلاثة اصول وقسم منها لا يعول وهو الاربعة
 الباقية وقوله ولا انتظام كل به لاهل القافية
 ثم قال **فالسدي من ستة اسهم يرى والثلاث والرابع من اثني عشر**
والثمن انضام السدي فاصلها الصادق فيه السدي
اربعة بينهما عشرون يعرفها الحساب المعلوم
فهذه الثلاثة الاصول ان كثرت فروضها تقول
 اقول كل مسئلة فيها سدي فاصلها مسكته كام
 وابن وكابوين وابن فاصلها من ستة كذلك
 اذا كان مع السدي نصف او ثلث او ثلثان
 كام وبنيت وعم وكام وولد بها وعم وكام و
 وبنيتي وعم وكذلك اذا كان فيها نصف و
 وثلث كزوج وام وعم وكل مسئلة فيها ربع
 وسدي فاصلها من اثني عشر كابن وام
 وزوج وكذلك اذا كان مع الربع ثلث
 او ثلثان كزوج وام وعم وكزوج وبنيتي
 وعم فاصلها من اثني عشر وفي كثير من
 النسخ وكل مسئلة فيها ثلث وسدي فاصلها
 من اثني عشر اربعة وعشرين وهو معنى
 قوله اربعة

وقوله اربعة يتبعها عشرون كابن وزوجة وان
 وكذلك اذا كان مع الثمن ثلثان كزوجة وبنيتي
 ومعتق وقوله الصادق فيه السدي يحشوا لاهل
 القافية والحشوي اللغة الظن والتحسين فهذه
 الثلاثة الاخيرة تقول اذا كثرت فروضها على
 مراد مجموعها على المال كزوج واختين لام وبنيتي
 لاب فان فيها نصف او ثلثا وثلثين فمختار من
 اصحاب الفروض في المال على نسبة فروضهم فتخرج بها
 بهم اصل المسئلة ويقسم المال على مجموع السهام
 يخرج حصة كل سهم وهذا هو العول لان العول
 في النعمة الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح
 زيادة في سهام اصل المسئلة ونقصان من
 مقادير الانصاف ثم قال

فتبلغ الستة عقد العشر في صورة معروفة مشتهرة
وتلك التي تليها في الاثر بالعول افراد الى سبعة عشر
والعدد الثالث قد يعول بقدره فاعلم بما اقول
 اقول شرع يبين عول هذه الاصول الثلاثة
 وما يبلغه كل اصل منها بالعول فالستة تقول
 الى سبعة والى ثمانية والى تسعة والى عشرة
 فتقول اربع مرات على التوالي الاعداد الى اربعة
 عشرة وذلك في صورة معروفة مشتهرة
 بام الفروض بالخامسة وستاني فتقول
 الاربعة في زوج واختين لابوين اولاب

او مختلفين وللمزوج النصف ثلاثة وللأخت الثلاثة
 اربعة ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما السبعة
 للزوج نصف عايل وهو ثلاثة اسباع وللأختين
 ثلثان عايلان وهما اربعة اسباع ووجوه وام واخوات
 لام واختين لغيرها ونقول الى ثمانية كزوج
 وام واختين لغيرها وكزوج وام واخت شقيقة
 اولاد وتلقب هذه الصورة بالمباهلة وبصير
 نصيب الزوج في الصورتين ربعا وثنا وبصير
 فرض الام في الاولى ثلثا وفي الثانية ربعا ونقول
 الى سبعة كزوج وام وثلاث اخوات متفرقات
 للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل واحدة
 من الثلاث الباقيات السدس وكزوج واختين
 لام واختين لابوين اولاد وتلقب هذه
 الصورة بالفرا لا جتهادها كالكوكب الاخر
 والى عشرة كزوج وام واخوات لام واخت شقيقة
 واخت لاب وكزوج وام واختين منها واختين
 من غيرها وتلقب هذه الصورة بام الفروع
 بالحق المعجمة لكثرة ما فرقت في العول والانشى
 عشر تقول ثلاث مرات على نوال الافراد
 الى ثلاثة عشر والى عشرة وعشر الى سبعة
 عشر فتقول الى ثلاثة عشر كبناتين وام
 وزوج وكزوجة وام واختين لغيرها والى خمسة

عشر

عشر كبناتين وزوج وابوين وكزوجة واختين
 لام واختين لغيرها والى سبعة عشر كزوجة
 وام وولديها واختين لام واختين لغيرها
 وكجدتين وثلاث زوجات واربع اخوات
 لام وثماني اخوات لابوين اولاد وتلقب
 هذه الصورة بام الارامل وبام الفروع بالحق
 لاثنتي عشرة وبالسبعة عشرية بفتح العين و
 والاعربع عشرة والعشرون وهو الاصل الثالث
 من الاصول العايلة وقد يقول بفتح وتلقب
 هذه المسئلة بالبخلة لغلان عولها وعولها
 مرة واحدة بثمنه الى سبعة وعشرين كاربعة
 بنات ابن واربع جدات وجد وثلاث
 زوجات وكزوجة وبنتين وابوين وتلقب
 هذه الصورة بالمسيرة ثم قال

والنصف والباقي او النصف الثاني اصلهما في حكمهم الثاني
 والثلثين من ثلاثة يكون والرابع من اربعة سنون
 والثلث ان كان من ثمانية فهذه هي الاصول الثمانية
 ولا يدخل العول عليها قال في المسئلة التي هي في النصف

تسعة

اقول لما فرغ من القسم الاول من اصول المسئلة وهي
 الاصول الثلاثة التي تقول شرع الان في بيان
 القسم وهو الاصول الاربعة التي لا تقول فكل
 مسئلة فيها نصف وما بقى كزوج وعم او نصف
 ونصف كزوج واخت شقيقة اولاد فاصلها

اثنتان والصورتان الاخيرتان تلقبان بالنصيفيتين
لأن كل منهما فيها نصف ونصف وبالنصيفيتين
لأنهما لا نظير لهما وكل مسألة فيها ثلث وما
بقي كالم وعم او ثلثان وما بقي كبنيتين وعم او ثلث
وثلثان كاختين لأم واختين لأب فأصلها
ثلاثة وكل مسألة فيها أربعة ربع وما بقي
كزوج وابن اورب ونصف وما بقي كزوج وبنت
وعم فأصلها أربعة وكل مسألة فيها ثلث وما
بقي كزوجة وابن او بنت ونصف وما بقي كزوجة
وبنت وعم فأصلها ثمانية وقوله من أربعة
مستحسنة السن هو الطريق وهذه الأصول
الأربعة لا يدخلها العول كما تقدم فإذا عرفت
أصل المسئلة فأسلك طريق التصحيح بعد
ذلك تنسأ من الخطأ في القسم فقد تصح المسئلة
من أصلها وقد تحتاج إلى ضرب يأتي بيانه ثم قال
وان تلك من أصلها تصح فترك تطويل الحساب ربع
فأعطى كل سهم من أصلها مائة أو عايلة من عولها
أقول إذا كانت المسئلة تصح من أصلها بان ينقسم
كل فريق على عدد رؤوسه كام وعين وكزوج وثلثة
بنين وكثلثة زوجات وأم وخمسة إمام وكام
الارامل فيقتصر في القسمة على تأصيلها ولا يحتاج
إلى تصحيح فالضرب بعض الروي في بعض
والحاصل أصل المسئلة ولا ينظر بين الروي والروي

لأن هذا

لأن هذا كله تطويل في الحساب من غير فائدة
فتركه ربح للراعية فأعطى كل وارث سهمه من
أصلها كاملاً إن لم تكن المسئلة عايلة وعايلة
إن كانت عايلة ففي ثلث زوجات وأم وخمسة
إمام أصلها اثني عشر ومنها تصح ربعها ثلثة
أسهم على ثلث زوجات ينقسم لكل زوجة
سهم وثلثها أربعة للأم الباقي خمسة منقسم
على الارامل لكل أم سهم وفي البأهله وفي زوج
وأم واخت لغيرها أصلها مئة ونقول إلى
ثمانية طلاء ثلث عايلة وهو سهمان من ثمانية
وهو في الحقيقة ربع ولكل من زوج والاخت
نصف عايلة وهو ثلثة اثنان وفي أم الارامل
وفي جدتان وثلثة زوجات وأربع اخوات
لأم وثمانية اخوات اثنتا عشرة أولاد أصلها
اثني عشر ونقول إلى سبعة عشر للجدتين
الذين عايلة وهو سهمان من سبعة عشر
لكل جد سهم وللزوجات الربع عايلة وهو
ثلثة أسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم
وللاخوات للام الثلث عايلة وهو أربعة
لكل اخت سهم وللأخوات الباقيات الثلثان
عايلة وهما ثمانية لكل منهن سهم فنقول إلى
سبعة عشر ديناراً ولذلك تليق بالسبعة
عشرية والدينارية سهم قال



وان ترى السهام ليست تنقسم على دوى الميراث فاتبع ما يحكم
 واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق والضرب بجانبه الى
 واردد الى الوفق الذي يوافق واضربه في الاصل فانت اخاذق
 ان كان جنسا واحدا او اكثر فاعطه ودع عنك الخلال والرا
 اقول اذا لم ينقسم سهام كل فريق من اصل المسئلة
 على عدد د روى فريقة من الورثة قسمة صحيحة
 من غير كسر بل انكر نصيب فريق او اكثر عليه
 فاتبع اي اتباع الاثر الذي رسمه العلماء واطلب
 طريق الاختصار في العمل بالوفق وهو طلب
 الموافقة بين سهام كل فريق وعدد د روى وبين
 الروى بعضها ببعض والحاصل في اصلها صح
 قسمها من الحاصل سواء كان فيها انكسار ووض
 على كل الفريق لروى على بعضها على جهة التباين
 او التوافق او لا يكن فيها انكسار فتصح
 من اصلها ولا تحتاج الى ضرب كما عرفت وان
 فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب الروى
 في الروى كما اذا خالف خمسة جلدات وخمس
 اخوات لام وخمس اعمام اصلها ستة للجدات
 السدى سهم يباين عدد د هـ وللاخوة
 الثلث سهمان يباين عدد د هـ والباقي
 ثلاثة للاعمام يباين عدد د هـ والروى فالروى
 متماثلة وكل فريق يتباين بها من خافرت اعداد
 احد روى الفريق وهو خمسة واصل المسئلة

دوه لته

وهو ستة نصيب من ثلاثين ولو ضربت الروى بعضها
 في بعض والحاصل في اصلها لصحت من سبعين
 وخمسين واذا كانت المسئلة نصيب من عدد
 قليل فتصححها من عدد اكثر منه وخطا في
 الصناعة الحسابية واذا سلك الحساب طريق
 الاختصار بالوفق والضرب بجانبه الخطا وذلك
 بان ينظر ان وقع الكسر على فريق واحد وكانت
 السهام تباين روى الفريق المنكسر عليه
 كام وخمسة اعمام فاضرب عدد روى في اصل
 المسئلة او مبلغه بالعمول ان عالت يحصل
 المطلوب ففي المثال اضرب عدد الاعام وهو
 خمسة في اصلها ثلاثة فتصح من خمسة عشر
 وروى روى وثلاث اخوات لا يواين اصلها
 ستة ونقول الى سبعة ثلاثة للزوجة وتصح
 عليه واربعة للاخوات تباين عدد د هـ
 فاضرب عدد د هـ وهو ثلاثة في اصلها بالعمول
 وهو سبعة فتصح من واحد وعشرين للزوجة
 تسعة وللأخت اربعة واذا كانت
 السهام توافق روى الفريق فارد الفريق
 الموافق الى وفقه واضربه في اصل المسئلة ان
 كان المنكر عليها فريقا واحدا يحصل المطلوب
 كام وستة اعمام اصلها ثلاثة للاعمام سهم صح
 عليها ويفضل سهمان على ستة اعمام لا

ل

ب

لا يقسمان عليهم ويوافقان عدد ٥ بالنصف
 فرد عدد ٥ وسهم الى نصفه ثلاثة واضربه
 في اصلها فتصلح من ثمانية وفي زوج وعشرين
 اخذت لاب اصلها ستة وتقول الى مائة ثلاثة
 للزوج صحيحة عليه واربعة للاخوات لا
 تقسم عليهن وتوافق عدد دهن بالربع
 فرد عدد دهن الى اربعة خمسة وذهب الخمسة
 في اصلها بالعول وهو سبعة تصح من خمسة
 وثلاثين وقوله او اكثر ياتي حكمة عقبه ثم قال
 وان ترى الكسر على ايمان فانها في الحكم عند النفي ٥
 تخص في اربعة اقسام بعونها الماهر في الحكم ٥
 مماثل من بعد مناسب وبعده موافق لمصاحب
 والرابع ايمان المخالف ينسب في حكمها لنفسه
 اقول ادا وقع الكسر على اكثر من صنف واحد بان
 انكر على كل من فريقين او اكثر نصيبه وهو
 قوله وان ترى الكسر على ايمان فانظر الفريق
 الذي بناينه سهامه ثرد الى وفقه و
 تحفظ وفقه ثم تنظر في المحفوظين او في
 كفوطين من المحفوظين ثات فاحوالها
 متحصرة في اربعة اقسام اما ان يكونا متساويين
 مماثلين وهما المتساويان خمسة وخمسة
 واما ان يكونا متساويين وهو ان يكونا اقلها
 هو اجزا من اكثرها اي ينسب الى اكثر الجزية
 كنصفه

كنصفه وثلاثة وعشرة ونصف عنه وهذا تقسيم
 العراقيين من المتقدمين والمتأخرين يعبرون
 عنها بالتدليلين واما ان يكونا متوافقين
 وهوان يكون بينهما موافقة من الاجزالا ربعة
 والنته فانها متوافقين بالنصف واما ان يكونا
 متباينين وهوان لا يكون بينهما موافقة
 بجزا من الاجزالا خمسة والثمانية فاذا علمت
 ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط
 وقد يكون على ثلاثة وقد يكون على اربعة
 يتحا ولا يجسا وزها ولكل حالة حكم اقتصر المصنف
 على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط ثم قال
 فخذ من المماثلين واحدا وخذ من المتساويين الزايدا
 واضرب جميع الوفق في الموق واستلك بذلك الوفق المماثلين
 وخذ جميع العدد المباين واضربه في الثاني ولا تدفن
 فذا لجز السهم باعلينه وخذ اهديت ان تزيد عنه
 واضربه في الاصل الذي قاصلا وخص ما انظر وما تحصلا
 واقسمه فالقسم ادا صح يعرفه الاصح والفصيح
 اقول ادا كان الانكسار على فريقين فقط ومقت
 الفريق الذي بناينه سهامه ووفق الوفق
 الذي اوفقته سهامه فانظر في المحفوظين
 المتباينين فان كانا متماثلين فخذ احدهما
 وان كانا متباينين فخذ الزايد منهما وان
 كان متوافقين فاضرب احدهما في جميع الاخر

فالحاصل في كل حالة من الحالات الاربع هو جز
السهم فاضرب بها في اصلها ان لم يكن عايدلا في
مبلغها بالعول ان كان عايدلا يحصل النصيب
وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه
فاقسما على الورثة كما ذكرنا في المحفوظات
والمتماثلان كام وخمس اخوات لام وخمس
اعام او خمس عشرة عا وكام وعشرة اخوة
للام وخمس عشرة عا وكام وخمس عشرة في
الصورتين الثلاث وتصح من ثلاثين والمتماثلان
سبين كام واربعة اخوة لام واربعة اعام
او اثني عشر عا جز سهمها اربعة ويصح ان
من اربعة وعشرين والمتوافقان كام وخمس
عشرة اخا لام وعشرة اعام او ثلثين عا وكام
وثلثين عا وكام وثلاثين اخا لام وعشرة
اعام او ثلاثين والمتوافقين فيها كلها بين
المحفوظين ناخمس وجزء سهم كل صورة منها
مكون ثلاثون وتصح من مائة وثمانين
والمتباينان كام وثلاث اخوة لام وعين
او ستة اعام جزء سهم كل منها ستة وعين
من ستة وثلاثين اخوة لام وعين او ستة اعام
جزء فاقسم كل صورة ما صحت منه المسئلة على
على الورثة بان تضرب جزء سهم المسئلة في
نصيب كل فريق من اصل المسئلة وتقسيم الحاصل

عدد روى ذلك الفريق يحصل نصيب كل راسي
منه من جملة النصيب وان وقع الانكسار
على ثلاث فرق او على اربعة فرق فانظر بين
كل فريق وسهامه والحفظ عدد روى الفريق
المباين ووفق روى الفريق الموافق ثم انظر
ان كانت المحفوظات كلها متماثلة فاعدها
هو جزء السهم وان كانت متباينة فاضرب بعضها
بجزء السهم وان كانت متباينة فاضرب بعضها
في بعض فالحاصل جزء السهم متوافقه او
تختلفه فانظر في المحفوظين منها واحدا
ان تماثلا او اكبرهما ان تتاسبا والحاصل من
ضرب اصلهما في احدهما وفق الاخر ان توافقا
وفي جملة ان يتباينا ثم الطريقتين ما اخذته
وتبين محفوظات ثلاث وخذ احدها او اكبرها
او الحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر
وفي كل على ما سبق والمأخوذ ثانيا هو
جزء السهم المسئلة ان كان المحفوظات
ثلاثة فان كانت اربعة فانظر بين ما اخذته
ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ احدها
او اكبرها او مضروب احدهما في وفق الاخر
او كله فهو جزء سهم المسئلة فاضربه في
اصلها كما تقدم حصل النصيب فلو خلف
خمس جذرات وخمس اخوات لام وخمس اعام

هذا هو الحساب الذي ذكره في كتابه
 في حساب الجمل والاشياء
 في حساب الجمل والاشياء
 في حساب الجمل والاشياء

فجزء سهمها خمسة للتماثل وتصح من ذلك
 ثلث او خالف خمس من مائة وعشرين ولو
 عشر جذرات وثلثة وعشرين من مائة
 لام وثلثة وعشرين عما في سهمها مائة
 ومثسعون للتوافق بين الروكي بالخمسين
 من تسع مائة ولو خالف جذرتين وثلثات
 اعشوات لام وثلثة اعوام او جذرتين وثلثات
 الحوة لام وثلثة عشر اعوام او جذرتين
 فجزء سهم كل بيت الصورتين ثلاثون لتباين
 المحفوظات وتصح من مائة وثمانين ولو
 خالف اربع زوجيات وثمان جذرات وستة
 عشر ووقه الكسوفها على اربعة فوق
 وجزء سهمها اربعة للتماثل المحفوظات
 وتصح من ثمانية واربعين ولو خالف
 زوجيتين وست جذرات وعشر الحوة لام
 وسبعة اعوام لكان جزء سهمها مائتين
 وعشرة لتباين المحفوظات وصحت
 من الفين وثلث مائة وعشرين ولو خالف
 اربع زوجيات وخمس جذرات وسبع جذرات
 وجدافا صلها اربعة وعشرون وتقول
 الى سبعة وعشرين وجزء سهمها مائة
 واربعين وتصح من ثلثة الاف وسبع مائة
 وثمانين **تنبيه** الجزء يضم الجيم مهملة

الاخر ويجوز

الاخر ويجوز في المر السكون والضمة والحذر
 بالجملة والذال المعجمة الاكثر من الزيم
 بالظاى واخره عين سبعة وهو الميل والا حصا
 الضبط والضمة هنا الجيم والضمة بفتح القاف
 مصدر قسم وبكسر القاف النصيب وكلام
 احكامها والاظهر الفتح والاعجم الذي لا يفهم
 عن مقصوده لا ولا يبينه والفصح ضد
 وغالب ذلك مشتوا قال

فهذه من الحساب مثل ياتي على مثال العمل
من غير تطويل ولا عساف فاقنع عاينهم فهو كافي
 اقول المحل بفتح الميم مع جملة يسكونها اي فهذه
 جملة من الحساب مجردة عن المثل ياتي بها
 العمل على الصيغة التي توصف المراد والوجه
 التطويل هنا ضد الاختصار والاعتساف
 بكسر الهمزة هو الاخذ على غير الطريق واقنع
 من القناعة وهي الرضى بالقسم والماضي
 قنع على صوزن قزع فهو من قنع وقانه
 وقتوع وقنع وبينت مضموم الاول مكسور
 الثاني مبني طالع يسع قاعله اي واضح والكافي
 المعني من غيره والبيتان كلها حسولا يحتاج
 اليها **قال الباب المناسبات**

اقول هذا الباب نوع من تصحيح المسائل
 لكن الذي قبله بالنسبة الى بيت واحد وهذا

تصحح المسائل لكث الذي قبله تصحح بالسبب
الى ميت واحد وهذا يصحح بالسنة الى ميت
فصاعدا فلهذا ذكره عقبه والمناسبات
في الاصطلاح ان يموت انسان ثم لم تنقسم
تركته حتى ماتت ورثته وارث او اكثر
ولهذا سميت مناسخة لان المسئلة الاول
تنسخ في اللغة الارالة والنقل ومنه
نسخ الكتاب اذا بطلت ما فيه قال
وان ميت اخر قبل القسمة **فصحح الحساب وان سهمه**
واجعل له مسئلة اخرى قد بين التفصيل فيما قد
وان تكن ليست عليها تنقسم **فارجع الى الوفاة**
وانظر فان وافقت السهام **فخذ حديد** وبقها ما
واضربها وجميعها في السابقة **ان لم يكن بينهما موافقة**
وكل سهم في جميع الثانية **يضرب اولى** وبقها على
واسهم الاخرى في السهام **يضرب اولى** وبقها ما
فهذه طريقة المسألة **فارجع بها رتبة فضل شائعة**
اقول اذ مات انسان ثم مات اخر من ورثته
الاول قبل قسمة تركته **فصحح مسئلة الميت**
الاول واخرج سهام الميت الثاني منها واعمل
له مسئلة اخرى بان تصحح مسئلة وتنقسمها
كما تقدم ثم انقسم سهام هذا الميت الثاني
من مسئلة الاول على مسئلة هو فان
وافقت ان قسمت فواضح لا يحتاج الى عمل
مثاله

مثاله ماتت امرأة عن زوج وام وعم ثمان
الزوج عن ثلاث بنات بنات بنين او عن ابوين
فمسئلة الميت الاول تصحح من اصلها سنة
للزوج ثلاثة وللأم سهمان ولعم سهم
مسئلة الثاني وهو الزوج في صورتين
تصحح من ثلاثة وسهامه في الاول ثلاثة
منقسمة على مسئلة فتصحح المناسخة كلها
من الستة وهذا مراد به بقوله كما قد بين
التفصيل فيما قد ما وان لم تنقسم سهام
الثاني ومسئلته فراجع الى الوفاة بان
تتظر هل بين سهام الثاني مسئلة موافقة
او مباينة فان وافقت سهامه مسئلة
فخذ وفق مسئلته واضربها في المسئلة
السابقة وهي مسئلة الميت الاول وان
لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين
مسئلته موافقة بان تبانيها فاضرب مسئلة
جميعها في السابقة يحصل في الحالة تصحح
المناسخة مثاله المسئلة الاولى بحالها مات
الزوج عن ستة بنين او عن ام واخوة بين
لام وان لا اب فمسئلته في صورتين تصحح
من اصلها ستة وسهامها من الاول
ثلاثة لا تنقسم على مسئلة بل سوافقها
بالثلاث مسئلة وهو سهمان في مسئلة

الاول وفي سنة تصح المناخة من اثني عشرة
 للام من الاول في اربعة ولحمها كمان ولورثة
 الزوج سنة وامات الزوج فيها عشرة
 بنفي او عن بنت وخمس اخوة لابوين
 اولاب صحت مسئلة فيها من عشرة
 لكل ابن لهم وللبنت خمسة ولكل اخ لهم
 وسهامه من الاول ثلاثة تباين العشرة
 فاضرب العشرة في جميعها في الاول تصح
 المناخة من ستين لهم الاول وسهام الاول
 منها عشرة ولا لها عشرة ولورثة الزوج
 ثلاثة ثون واذا اردت ان تقسم المناخة
 فاضرب سهام كل وارث من المسئلة
 الاول في جميع المسئلة عند مباينة السهام
 صاحبها في وفق الثانية عند موافقتها
 واضرب سهام كل وارث من الثانية
 في جميع سهام مورثة عند التباين وفي
 وفقها عند التوافق في صورة زوج وام
 وعامات الزوج عت سنة بنين تقدم
 انها تصح من اثني عشر لموافقة مسئلة
 الثاني سهامه بالثلث لام الميت الاول
 من مسامتها سهامان مصر وبة في وفق
 الثانية وهو سهامان فلها اربعة ولها
 سهم في السهمين يحصل له سهامان ولكل
 من اولاد الزوج من الثانية سهم
 في وفق

في وفق سهام مورثة وهو سهم يحصل له سهم
 وفي الصورة صورة زوج وام وعامات الزوج
 عت بنت وخمس اخوة تقدم انها تصح من
 ستين لمباينة الثاني مسئلة فاضرب
 لام الاول سهامها في عشرة يحصل سهامها
 الجميع واضرب لهما سهامها في العشرة فله
 عشرة واضرب لبنت الميت الثاني وهو الزوج
 خمسة من مسئلة في سهامه الثلاثة ولها
 خمسة عشر واضرب لكل امة اخوة سهمها
 واحد في الثلاثة السهم وقسم على ذلك
 وقد اختصر المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر كيفية
 قسمة التركات وفي القصة المخصوصة بالذات
 ونحو ذلك منها وذلك ان التركة اذا كانت
 من المورث المدة المتساوية قدر او قيمه
 كالدرهم والدنانير ففيها طرق منها ان
 تضرب سهام كل وارث من المسائل في التركة
 وتقسيم الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه
 من التركة فلو ماتت عت زوجة وام وعمر
 مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر للزوج
 ثلاثة وللأم اربعة وللمع خمسة فاضرب للزوج
 ثلثها في المائة واقسم الحاصل وهو ثلثمائة
 على المسئلة يخرج لها خمسة وعشرون دينارا
 واضرب للام اربعتها في المائة واقسم الحاصل

٥٢٥
 ١٢

وهو اسمائة على مسئلة البروجم لها ثلاثة وثلاثون
 دينار او ثلث واخر بلام خمسة في المائة
 واقسم الحاصل على المسئلة يخرج له واحد
 وربعون دينار او ثلثان ومنها ان تقسم
 الزكاة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل
 وارث يحصل نصيبه ففي المثال اقسام المائة
 على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج ثمانية
 وثلث اخر بها في ثلاثة الروجة واربع
 الام وخمسة المم وعشرون ونسبة اربعة
 الام الى المسئلة ثلث فلها ثلث المائة وهو
 ثلاثة وثلاثون وثلاث ونسبة خمسة المم
 ربع سدس فخذ ربع المائة خمسة وعشرون
 وسدسها ستة عشر وثلثين وهذا الوجه
 يعمل به الزكاة المعدودة وغيرها سواء
 كانت اجزاؤها متصلة او منفصلة وهي
 متساوية القيمة او مختلفتها **باب ميراث الحنثي**
 ميراث الحنثي المشكل اقول ان ينبغي
 لميت وضع الزبلة ان يقول باب ميراث
 الحنثي المشكل والمفقود واحمل فان الص
 ذكرها ايضا او يقر كل مسئلة من المسائل
 الثلاثة بباب والحنثي المشكل قسمان
 قسم له الة الرجال والة النساء جميعا وقسمه
 ثلثه يخرج منها البول لا تشبه الة ميت
 اثنين وهو الثاني في مسكل لا يتضح هادام
 وهذا

صبيافاذا

وان كان صبيبا والاشكالها وانقضا حوا على مات
 ممن البول والشهوة وغيره او محلي ذكر ذلك
 وبسطه كتب الفقه والفرض هنا كيفية ارث
 المشكل وارث ميت معه من الورثة حال اشكاله
 ولا يتصور ان يكون المشكل زوجا ولا زوجة
 لعدم صحة مناقحة ولا ابا ولا جد ولا اما
 ولا جدة لانه لو كان واحدا مما ذكر لكان
 واحدا والفرض انه مشكل قال
 وان يكن مستحق المال **حنثي صحيح بين الاشكال**
 فاقسم على الاقل واليقين **حنثي بالقسمة والتبني**
 اقول اذا مات انسان وخلف ورثة فيهم
 حنثي مشكل بين الاشكال اي ظاهر الاشكال
 فيعامل هو وميت معه من الورثة بالاضمة
 ذكوة الحنثي وانوته فيعطى كل واحد الاقل
 المتفق عمال باليقين ولو فوق الباقي الى
 اتصاع حال المشكل فيعمل خمسة اوالان
 يستطاع فاقومات عن ابن وولد حنثي
 مشكل فينقد ير ذكوة الحنثي يكون
 المال بينه وبين الابن بالسوية لكل
 واحد نصف المال وينقد ير الوثقة يكون
 لحنثي الثلث فقط وللابن الثلثان
 فيقدر الحنثي انثي وحق نفسه فيأخذ
 الثلث فقط ويقدر ذكر في حق الابن فيأخذ

لا يعطى شيئا ولا يعطى لورثته المفقود شيئا
 لا احتمال حياته ويوفق الباقي الى ان يظهر حاله
 ويحكم قاض بموته اجتهاد امثاله مات وخلف ابين
 احدهما مفقود فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما
 لا احتمال حياته المفقود ويوفق الثاني ويوفق
 للاخر ولو خاف من زواجهما واما اخوين لا يوين
 اولاب اولاهم احدهما مفقود فلهما فلهما فلهما
 وللام السدي واما ولد الاخ الحاضر السدي واه
 كان سقيفا اولاب اولاهم لعدم اختلاف نصيب
 الزوج ونصيب الاخ وللام السدي لا احتمال حياته
 المفقود ويوفق السدي الباقي فان ظهر المفقود
 حيا فهو له او ميتا فهو للام قال

وهكذا حكم دوات الحمل فان على اليقين والاقل

اقول وهكذا حكم صاحبات الحمل وهن النساء الحوامل
 فان حملهن حكم المفقود فيوفق نصيب الحمل حتى
 يظهر حاله بانفصاله حيا او ميتا او عدم انفصاله ويعامل
 باقي الورثة بالاضمة تقادير عدم الحمل ووجوده وحياته
 وذكرته وانوثته وافراده وتقدره فيعطى كل واحد
 من الورثة اليقين ويوفق الباقي الى ظهور حال الحمل
 امثاله خاف زوجة حاملا ولها بتقدير عدم الحمل
 وانفصاله ميتا الربع ولها بتقدير انفصاله
 حيا كيف كان الثمن فتعطاه ويوفق الباقي فان
 ظهر الحمل ذكر او ذكورا او اناثا فالمفقود كله له

اولهم

اولهم على عدد رؤسهم ان لم يضمنوا كلهم ذكورا
 والا فلهما نصيبا مثل حظ الانثيين وان ظهر واحد
 فلهما النصف او اثنتين فأكثر قلهما اولهن
 الثلثان والباقي لبيت المال المنتظم او يرد
 عليهن وهذا كله بشرط ان يفصل بقضه
 وهي حتى مات قبل انفصاله او انفصل كله
 حيا حياته غير مستقر لم يرث شيئا في جميع
 هذه الصور ووجوده كعدمه فيكمل للزوج
 الربع ويكون الباقي من هذه الصورة لبيت
 المال المنتظم او لبيتي رحمه ولو خاف زوجة
 حاملا و ابوين فالأرض في حقهم كون الحمل
 عددا من الاناث حد يدخل عليهم العول
 فتتقص فروضهم بسببه لان مسئلتهم
 تقول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين
 الزوجة والا يوجب ان فروضهم عائلة ويوفق
 الباقى وهو ستة عشر سهما الى ظهور حال
 الحمل **باب ميراث الفرق** اقول كان ينبغي
 للمبوء ان يقول الفرقا ونحوه لان ذكر الفرقا
 والهدما والمحر وخين حكم واحد قال

وان جئت قوم بهدم او غرق او حادث بمجرع كالموت
 ولم تكن تعلم حال السامق فلا تورث رافعاً من رافع
 وعدمه لانهم اجانب هذا هو القول السديد الصائب
 اقول اذا مات مورثان فأكثر بهدم او بغرق او بخرق

او معركة قتال او في غربة ولم يعلم عين السابق
منها او منهم بان علم ان احدها او احدهم
سبق لا بعينه او لم يعلم سبق ولا معية
او علمت المعية فلا تورث واحد منهم
من الاخر او من الاخرين بل اجعلهم كلهم
اجانب ميراث كل واحد منهم باق ورثته
لان شرط الارث تحقق حياة الوارث
بعد موت الموروث ولم يوجد الشرط فلو مات
اخوان شقيقان اولاد بعرق او تحت
هدم ولم يعلم السابق منهما وترث احدهما
زوجته وبناته وترث الاخر بنتين وتركاهما
فلا يرث احد الاخوين من الاخر شيئا بل
تركة الاول للزوجة الثقت ولبنته النصف
وللمباقي وتقسيم تركة الثاني لبنتيه
الثلاثان وللمباقي مسئلة زوج وزوجة
وثلاثة بنين لهما غرق الخمسة جميعا وماتوا
معا ولم يعلم حال السابق وترك كل منهم مالا
والزوج زوجة اخرى وابنت منها والزوجة
الغريقة ابنت من غيره فلا يرث واحد
من الزوجين ولا من الاولاد الثلاثة
شيئا من الاخرين بل مال الزوج ثمنه لزوجة
الحية وباقيه لابنه منها ومال الزوجة الزوجية
لولدها

لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة
مدرس لانيه لأمه وهو ولد الزوجة الغريقة
من غير ايهم الغريق وباقي ماله لانيه السابق
اي لم تعلم عين السابق وكذلك يوجد في بعض
النسخ وخرج به ماله اذا علم عيبه واستمر
علمه او نسبي فانه يرث من مات بعده في
الصورتين فبعض لورثة من مات بعده
نصيب مورثهم من السابق في الصورة وقوله
قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا
واحد له من لفظه والقوم في الاصل الرجال
دون النساء قاله جماعة بقوله تعالى لا يسخر
قوم من قوم عيسى ان يكونوا خيرا منهم
ولا نساء من نساء قال زهير وما ادري
ولست اخال ادري قوم ال حصن امشاة
وقالوا زعماد خلقوا النساء فيه على سبيل البت
لان القوم كل بني رجال ونساء وقال جماعة
من اهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء
وهو ما اراد الناطق والعهد الهدم بالدال
السكنة الفعل وفتح الدال اسم للبن المهدوم
المهدود والحق بكسر الهمزة وفتح
الراء النارة والزاهق الذابوب يقال
فريق روجه اذا عرجت اي ذهبت

